مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9466

الخميس، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير سيرجيو فرانسا دانيز، الممثل الدائم للبرازيل، على عمله رئيسا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير فرانسا دانيز وفريقه على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالصينية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/816، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته سويسرا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2706 (2023).

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد زيليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد زيليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، في تهنئة الوفد البرازيلي على عمله الممتاز خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أهنئكم أنتم وفريقكم على توليكم الرئاسة. ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

ترحب سويسرا بتصويت مجلس الأمن بالإجماع على القرار 2706 (2023)، الذي يجدد الإذن بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا). تسهم البعثة إسهاما كبيرا في حفظ السلام في البوسنة والهرسك، وتؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة طوال العملية.

وستواصل سويسرا، وفاء منها لالتزامها الطويل الأمد، دعم البعثة في الوفاء بولايتها، بما في ذلك من خلال إعارة خبراء مدنيين وعسكريين. إن أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها يستند إلى وحدتها وسلامتها الإقليمية. ولذلك يجب احترام اتفاق دايتون وتنفيذه بكامله.

وفيما يتعلق بالجوانب المدنية لاتفاق دايتون، تكرر سويسرا تأكيد دعمها لمكتب الممثل السامي، الذي يجب أن يكون قادرا على الوفاء بولايته في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن الممثل السامي لا يزال يؤدي دورا رئيسيا، فإن الهدف الرئيسي لا يزال يتمثل في تنفيذ خطة 5+2 وإغلاق المكتب.

ونشكر الممثل السامي على تقريره الأخير، الذي يشير فيه إلى التوترات والانقسامات الخطيرة التي تقوض التعايش السلمي والمتعدد الأعراق في البلد. وفي الأشهر الأخيرة، زادت الخطابات التحريضية والتهديدات الانفصالية. ولا يمكن التسامح مع تمجيد مجرمي الحرب والنزعة التحريفية للتاريخ ومحاولات إنكار الإبادة الجماعية. لقد أسهمت الإجراءات التي اتخذها قادة جمهورية صربسكا بشكل خاص في زيادة الانقسامات، والتشكيك في النظام الدستوري للبلد وتعريض حماية الحقوق الأساسية للخطر. ونحن نشجب المبادرات التشريعية الرامية إلى تقييد وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني. إن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أمران أساسيان لأي مجتمع ديمقراطي.

ويتعين على قادة البوسنة والهرسك التصرف بحسن نية من أجل مصالح البلد ككل وجميع مكونات مجتمعه. ويتعين عليهم عدم تأجيج التوترات والدخول في حوار وتعاون بناءين من أجل الوصول بالإصلاحات إلى نتيجة ناجحة بشأن المسار الأوروبي. ومن الضروري بذل جهود ذات مصداقية من أجل تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

ويعتمد أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها أيضا على مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار. والمرأة ممثلة تمثيلا ناقصا حاليا في الساحة السياسية. وهناك حاجة ملحة إلى إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين. وترحب سويسرا بالاهتمام الذي أولي لتلك المسائل ولحالات العنف المثيرة للقلق ضد المرأة في تقرير الممثل السامي. ونحن نشجعه على إدراج التحليل الجنساني في كل عمله.

إن تعزيز التسامح وتمتين التماسك الاجتماعي يتطلب بذل جهود يومية من جميع أفراد المجتمع – المواطنون، والحكومة والسياسيين. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير محددة للتعامل مع الماضي، والتركيز على الضحايا وأسرهم، والنهوض بالمصالحة من أجل حل التوترات العميقة الجذور التي بدأت تطفو على السطح من جديد.

وكما نفعل منذ 30 عاما، ونظرا للروابط الوثيقة التي توحدنا، ستواصل سويسرا دعم البوسنة والهرسك على الطريق المؤدي إلى مستقبل موحد وسلمي ومزدهر.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة الصين لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتعهد بدعم غابون الكامل. كما أهنئ البرازيل على رئاستها الرائعة للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يظل اتفاق دايتون الإطار المثالي وأفضل ضمان لتمكين البوسنة والهرسك من التغلب على تحديات تاريخها الحديث من أجل تمهيد الطريق لمستقبل سياسي يتماشى مع واقعها الاجتماعي ويأخذ في الاعتبار تطلعات الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسِّسة. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء وتفعيل جميع الحكومات والبرلمانات تقريبا على مستوى الدولة والكيانين في أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة.

والتعجيل بتنفيذ التدابير الـ 14 للاندماج في الاتحاد الأوروبي هو في حد ذاته خطوة هامة إلى الأمام. وفي الوقت نفسه، يجب التعجيل بتنفيذ خطة 5+2 إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تخرج من التمحيص الدولي ومن الحالة السياسية غير المسبوقة التي تجد نفسها فيها.

ويسهم السياق الاجتماعي والسياسي المتقلب، وانعدام الثقة والتوتر الدائمين اللذين تتسم بهما العلاقات بين مختلف الكيانات والدولة المركزية، وكذلك بين هذه الأخيرة والسيد شميدت، في تهيئة مناخ ضار يسمم الحياة السياسية ويؤخر التقدم نحو التطبيع. وهناك حاجة ملحة لأن تعمل الأطراف المعنية على إيجاد حل دائم لهذه الحالة، التي لا تعزز سيادة القانون. إن الشد والجذب المستمر بين السيد شميدت وجمهورية صربسكا لم يعد مقبولا ويجب أن ينتهي.

وندعو الكيانين البوسنيين إلى التغلب على العداوات بينهما بغية المضي قدما بشكل أكثر حزما وحسما، وإعطاء الأولوية لبناء الدولة، الذي يعتمد على خمسة عوامل أساسية.

أولا، يجب إحراز تقدم في إصلاح الدستور ومؤسسات الدولة، لا سيما بما يتماشى مع الالتزام السياسي الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في 12 حزيران/يونيه 2022 في بروكسل من خلال "الاتفاق السياسي بشأن مبادئ تكفل جعل البوسنة والهرسك قادرة على أداء مهامها وتتقدم على مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي".

ثانيا، يجب علينا إيجاد حل دائم لمشكلة الممتلكات العامة للدولة، وهي مصدر لتوترات كبيرة ومواجهات عديدة، فضلا عن الحلول الرامية إلى الحيلولة دون حدوث جمود سياسي بشأن تشكيل الحكومات المقبلة.

ثالثا، يجب احترام حقوق كل كيان. ويشمل ذلك احترام المعتقدات والمواقع الدينية والاحتفالات التذكارية، فضلا عن حل مسألة الأشخاص المفقودين.

رابعا، يجب أن تتاح لضحايا جرائم الحرب إمكانية اللجوء إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي باعتماد القانون المتعلق بحماية ضحايا الحرب المدنيين، الذي يعزز حقوق الضحايا ويمنح حقوقا اجتماعية متساوية للأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب في زمن الحرب.

خامسا، يجب أن يكون هناك التزام أقوى ببناء الثقة وتعزيز الحياة المجتمعية والتماسك الاجتماعي. ومن الواضح أن ذلك يعني تهيئة الظروف للمجتمعات المختلطة على جميع المستويات؛ وتعزيز أمن العائدين بهدف تحسين اندماجهم؛ وتحسين حماية المرأة من العنف والاعتداء الجنسي والجرائم الجنسانية ومنعها؛ وحماية وضمان حرية التعبير، ولا سيما حرية الصحافة؛ ومنع ومكافحة وكبح خطاب الكراهية ورفض الآخر.

ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى تركيز جهودها على البحث عن السلام والأمن الدائمين في البوسنة والهرسك وإجراء تقييم صارم لهيكل التشغيل الحالي تحقيقا لتلك الغاية. إن السلام والأمن والرخاء في البلد لن يتحقق رغما عن البوسنيين، بل معهم ومن أجلهم، بكل تنوعهم وثرائهم.

ونشجع المبادرات الوطنية التي تعزز التفاعل بين الكيانين والاتحاد وتمكن البوسنة والهرسك من أن تظل ممسكة بزمام مصيرها.

وفي الختام، يرحب بلدي بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، والتي تشكل حلقة وصل أساسية في هيكل السلام والأمن في البوسنة والهرسك من أجل مساعدة البلد على التغلب على تحدياته الأمنية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. وأود أيضا أن أهنئ وفد البرازيل على رئاسته الناجحة. وأود أيضا أن أشكر رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد كومشيتش، على مشاركته في جلسة اليوم.

وترحب الولايات المتحدة باعادة تجديد إذن مجلس الأمن بالاجماع بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. ونشكر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على التزامهم المستمر بصون السلام والأمن في البوسنة والهرسك. لقد شعرنا بالانزعاج إزاء التطورات الأخيرة، بما في ذلك الأقوال والأفعال الصادرة عن المسؤولين الذين يقوضون اتفاق دايتون للسلام والهيكل الدستوري وسيادة القانون والاستقرار والسلامة الإقليمية في البلد.

يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذا التحدي. ويجب أن نعمل معا لمواجهة الجهود الخطيرة والمزعزعة للاستقرار التي تبذلها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ورئيس جمهورية صربسكا دوديك لإضعاف الحريات الأساسية وسيادة القانون والأسس الدستورية لمؤسسات البلد. وهدف الممثل السامي والمجتمع الدولي هو دعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وطابعها المتعدد الأعراق. ونركز بشكل خاص على تعزيز إصلاحات سيادة القانون، ودعم الحوكمة الرشيدة واجتثاث الفساد – بما يحقق الأمن والرخاء لجميع المواطنين، من جميع الأعراق، في كلا الكيانين وفي مقاطعة برتشكو.

ويحظى الممثل السامي شميدت ومكتبه بدعم الولايات المتحدة الكامل كما يستحقان دعم المجتمع الدولي الكامل في عملهما. ونقدّر كل التقدير تقرير الممثل السامي الأخير الذي تشاطره الأمين العام مع المجلس. وتمشيا مع السوابق ومتطلبات القرار 1031 (1995)، فإن تقارير الممثل السامي حيوية لإبقاء المجتمع الدولي على علم بالجهود الجارية لكفالة الاستقرار والازدهار الدائمين في المنطقة. وفي ضوء الهجمات الأخيرة على الممثل السامي بقيادة الرئيس دوديك، من الضروري أن نشدد على أن مجلس الأمن ليس له دور في اختيار الممثل السامي أو تعيينه، بل هي مسؤولية مجلس تنفيذ اتفاق السلام.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بهدف إقامة دولة ديمقراطية ومستقرة ومزدهرة. ونحن نؤيد تماما اندماجها الكامل في المجتمع عبر الأطلسي ومسارها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أننا ملتزمون بالشراكة مع مواطنيها وحكومتها بينما يعملون من أجل إجراء الإصلاحات الانتخابية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة اللازمة لتأمين المستقبل الذي يستحقه كل شعب البلد. وأود أن أختتم كلامي بإعادة تأكيد دعمنا الثابت لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وديمقراطيتها وطابعها المتعدد الأعراق.

السيدة باوليني (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب بمشاركة رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد كومشيتش، في هذه الجلسة.

ترى فرنسا أنّ الوجود الدولي في البوسنة والهرسك لا يزال أساسيا لاستقرار البلد والمنطقة، وفقا للإطار الذي توفره اتفاقات دايتون للسلام. ومنذ عام 2004، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أساسي في كفالة استقرار البوسنة والهرسك والمنطقة وأمنها من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وهو يفعل ذلك بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره، وفقا لاتفاقات دايتون وقرارات مجلس الأمن. ولذلك، نرحب باتخاذ المجلس بالإجماع اليوم القرار 2706 (2023) الذي يجدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لمدة 12 شهرا. وفيما يتعلق بالجانب المدني، تؤيد فرنسا ولاية الممثل السامي. وتدرك أنّ مكتب الممثل السامي لا يقصد به الاستمرار لفترة أطول مما هو ضروري، أي تنفيذ خطة 5+2، على نحو ما تمّ تحديده بوضوح في عام 2008.

وتؤيد فرنسا بقوة، باعتبارها شاهداً على اتفاقي دايتون وباريس، وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. ولهذا السبب نتوقع من القادة السياسيين في البوسنة والهرسك أن يمتنعوا عن أي خطاب أو عمل انفرادي يشكك في سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية. ويساور فرنسا قلق خاص إزاء الإعلانات والمبادرات التي أطلقتها جمهورية صربسكا في الأشهر الأخيرة بهدف إضعاف النظام المؤسسي للبلد ووحدته والجهود المبذولة لتحقيق الإصلاحات في إطار عملية الاندماج في الاتحادالأوروبي. كما أن التهديدات التي وجهت إلى الممثل السامي والرغبة في تقييد حريته في الحركة غير مقبولة أيضا. ونلاحظكذلك استمرار التوترات المجتمعية والهجمات على العائدين والتمييز ضد الطوائف الدينية. ونحن ندين تلك الأعمال، تماما كما ندين أي تمجيد لجرائم الحرب أو إنكار للإبادة الجماعية في سريبرينتسا. وندعو جميع القادة السياسيين إلى الامتناع عن الخطب التي تؤجج تلك التوترات، والعمل بعزم من أجل تحقيق المصالحة الضرورية لمستقبل البلد.

وتؤيد فرنسا كل التأييد المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك، تماما كما تتؤيده بالنسبة للبلدان الأخرى في غرب البلقان. إن منح البوسنة والهرسك مركز البلد المرشح للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2022 إنما يهدف لتشجيع الإصلاحات اللازمة وتمكين البوسنة والهرسك من إحراز تقدم حاسم نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. ويجب أن يستمر التقدم المحرز في هذا الصدد. وتدعو فرنسا إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاق السياسي الذي توصل إليه الممثلون السياسيون للبوسنة والهرسك في بروكسل في 12 حزيران/يونيو 2022، برعاية رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل. فلا بد من تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، لا سيما في ما يتعلق بتحقيق الأولويات الـ 14 الرئيسية للديمقراطية وسيادة القانون. ويعود للسلطات البوسنية وحدها المضي قدما على طريق الإصلاح بغية جعل التقارب الأوروبي حقيقة واقعة لمصلحة جميع مواطني البوسنة والهرسك.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنجليزية*): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم سيدي الرئيس على تولي الصين رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر. ونتمنى للصين فترة ولاية ناجحة أخرى في قيادة عملنا، ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي في ذلك الصدد. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لزملائنا من وفد البرازيل، وأن أهنئهم على جهودهم الجديرة بالثناء ومهنيتهم خلال رئاستهم الناجحة للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي اتّسم بتحديات جسيمة. كما أود أن أرحب بمشاركة البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

إن التقدم المحرز في البوسنة والهرسك خلال السنوات العديدة الماضية مشجع ويبعث على الأمل، سواء بالنسبة للمواطنين الذين يستحقون السلام أو لأعضاء المجتمع الدولي الذين ساعدوا في دعم من ينشدونه. ومع ذلك، وعلى الرغم من المكاسب الملموسة التي تحققت، استمر تزايد التوترات طوال هذا العام. وإزاء ذلك، يتعين علينا صون المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في البوسنة والهرسك بغية تحقيق مستقبل مستدام لشعبها. وتود دولة الإمارات التأكيد على النقاط الأساسية التالية.

أولا، نرحب بتجديد مجلس الأمن لولاية "عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك – ألثيا" بالإجماع من خلال اتخاذه القرار 2706 (2023) اليوم، مما يعكس الثقة التي يوليها المجلس لعملية الاتحاد الأوروبي، والدور الهام الذي تضطلع به في تعزيز الاستقرار في البوسنة والهرسك. ووحدة الثقة تلك داخل المجلس مهمة في هذه اللحظة الدقيقة لكفالة استمرار أمن البوسنة والهرسك وسلامتها، بالتنسيق مع حكومتها.

ثانيا، تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أنّ اختيار السلام، وهو يتطلب شجاعة ورؤية وخيارات صعبة في بعض الأحيان، ليس بالأمر السهل، ولكن لا بد من القيام به. إن المسار السياسي الحالي في البوسنة والهرسك يثير القلق. وما لم تعالَج التوترات، فإنها قد تقوض تصميم البلد على تحقيق الاستقرار والرخاء للجميع. ونشجع الحوار السياسي القائم على النوايا الحسنة بهدف التغلب على جميع المسائل العالقة وتجاوز الانقسامات التي نشهدها اليوم.

ثالثا، ثمة حاجة إلى بذل جهود ملموسة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية. فإذا أريد بناء مشهد اجتماعي وسياسي مستقر للأجيال المقبلة، سيكون على شباب البوسنة والهرسك أداء دور رئيسي. فيمكنهم، بالتعاون مع المجتمع الدولي، المساهمة في تطوير الصناعات والبنية التحتية التي تُيسّر الفرص الاقتصادية وتساعد في كفالة الاستبشار خيرا في مستقبل بلدهم.

رابعا، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد على أهمية التصدي لخطاب الكراهية الذي يشكّل تهديدا مباشرا للسلام المستمر منذ التوقيع على اتفاقات دايتون. فالتعايش السلمي والتسامح ركيزتان أساسيتان لبناء مجتمعات مسالمة ومتماسكة، لا سيما مجتمعات متنوعة كما هو الحال في البوسنة والهرسك. ويتطلب التصدي لخطاب الكراهية جهودا متضافرة ونهجا يشمل المجتمع بأسره. وينبغي للقيادات السياسية والزعامات الدينية والقيادات المجتمعية، فضلا عن وسائل الإعلام، أن يكونوا استباقيين في التصدي لخطاب الكراهية أينما ظهر. ونحث على مواصلة الجهود للتخفيف من آثار الخطاب الضار.

وتعيد الإمارات العربية المتحدة تأكيد دعمها لسلامة أراضي البوسنة والهرسك وفقاً للقانون الدولي واتفاقات دايتون. ونشدد أيضا على الأدوار الحاسمة التي يضطلع بها الممثل السامي للبوسنة والهرسك وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك – ألثيا، كما نشدد على أهمية احترام مؤسسات البلد الوطنية بشكل كامل. فالحفاظ على الاستقرار والنهوضبعملية المصالحة أساسيان لضمان تحقيق سلام مستدام في البوسنة والهرسك.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تهنئ الصين بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤكد لكم، السيد الرئيس، دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونشكر البرازيل على قيادتها الممتازة خلال رئاستها للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

ونرحب بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته في البوسنة والهرسك. إنها فرصة فريدة لإبقاء أعضاء مجلس الأمن على علم بالتطورات في الميدان. ونعرب عن شكرنا للمقرر، السيد كريستيان شميدت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على معلوماته المفيدة والمُحَدَّثة.

ونشير مع الارتياح إلى التقدم الذي أحرز في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن زيادة الأداء المؤسسي. ولكن، يساورنا القلق إزاء العقبات المستمرة التي تحول دون التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، بالنظر إلى تعميق التقدم الذي أحرز أصلا، لا سيما فيما يتعلق بالإدارة العامة والنظام القضائي وإنفاذ القانون بشكل عام.

ويظل يساورنا القلق إزاء زيادة الهجمات العنيفة ضد العائدين، والتمييز على أساس الجنسانية والميل الجنسي والعنف ضد المرأة وتخويف الصحفيين. ومن المهم أن نعترف بأن لتلك المسائل أثرا سلبيا على الحياة اليومية في البوسنة والهرسك. لذلك من الأهمية بمكان أن نعمل معا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة للجميع.

ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الخطاب القومي والمثير للانقسام والتمسك بالمبادئ والأهداف الواردة في الاتفاق الإطاري العام للسلام والإطار الدستوري للبوسنة والهرسك.

ومن العلامات المشجعة الأخرى انتخاب مجلس النواب حكومة جديدة للاتحاد في 28 نيسان/أبريل، لتحل محل الحكومة السابقة التي كانت تتمتع بولاية فنية منذ عام 2018.

وتحث موزامبيق سلطات البوسنة والهرسك على المضي في جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة والسلام والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء البلد.

ونشيد بتدخلات الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك حسنة التوقيت، ولا سيما التدخلات الرامية إلى التصدي للتشريع الضار المقترح وذي النتائج العكسية الذي يسعى إلى تقويض تنفيذ قرارات الممثل السامي.

وفي الختام، لا يوجد بناء سلام أو بناء دولة بدون مصالحة حقيقية والتعافي من جراحات الماضي. وما لم تتخذ إجراءات لإصلاح الضرر الناجم عن العنف الذي حدث في الماضي، فإن المستقبل العادل والسلمي والتكافلي سيظل أمرا بعيد المنال. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لتلك الجهود.

وبالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البوسنة والهرسك، ترى موزامبيق أن من المقبول تمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التي يقودها الاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ الصين وفريقها على توليهم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدنا في العمل معكم، السيد الرئيس، وأرجو لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح. كما أود أن أكرر مرة أخرى تقديرنا للعمل الذي اضطلع به وفد البرازيل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، والذي كان مليئا بالتحديات والمسائل المعقدة.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للإحاطة المفصلة عن الحالة في البوسنة والهرسك. وأرحب بوجود ممثلي الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا في هذه القاعة.

إن من المؤسف أن نعلم أنه منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس لمناقشة هذه المسألة (انظر S/PV.9319)، حدثت زيادة في الخطاب الانفصالي من قبل بعض الأطراف السياسية الفاعلة، فضلا عن زيادة في الأعمال التي تشكل تحديات لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

إن احترام الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي للبلد هو حجر الزاوية في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم. ومن المهم أن تبدي الأطراف أقصى قدر من المسؤولية في الاضطلاع بأنشطتها وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير انفرادية تتعارض مع النظام الدستوري المنشأ بموجب اتفاق دايتون. ويسلم الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك بأهمية دور الممثل السامي في تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق، ويجب احترام الولاية المسندة إليه.

ونحث على مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات والشروط والأهداف المحددة في عام 2008، في خطة 5+2، الأمر الذي سيمكن مكتب الممثل السامي من الوفاء بولايته.

ويساور بلدي القلق إزاء الزيادة في حالات قتل الإناث المبلغ عنها، فضلا عن تزايد حالات العنف الجنساني. ولذلك، نحث السلطات

على تكثيف جهودها لمنع تلك المشكلة الملحة والتصدي لها، وهي مشكلة لا تزال تحصد الأرواح وتؤثر على المجتمع.

وفي ذلك السياق، يتحتم تعزيز الجهود للتحرك نحو المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والآمنة للمرأة في حياة البوسنة والهرسك السياسية ورفض تخويف الصحفيين والتمييز الذي يواجهه مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وغيرهم من ذوي الهويات الجنسية الأخرى.

وتأمل إكوادور في أن تحبذ جميع الأطراف الحوار والتعاون وأن ترفض الخطاب المفسد لصالح رفاه الشعب والتعايش السلمي والآمن. وينبغي للمجلس أن يحافظ على التزامه بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاق دايتون.

ونعرب عن دعمنا لعمل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك في صون الأمن والاستقرار في البلد.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب ببداية رئاسة الصين لمجلس الأمن، ونرجو لوفد بلدكم، السيد الرئيس، كل النجاح. كما نشكر وفد البرازيل على قيادته للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الحافل بالتحديات.

ونرحب بمشاركة رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد زيليكو كومشيتش، في جلسة اليوم.

إن التطورات في البوسنة والهرسك مصدر قلق متزايد لنا. فالأزمة السياسية الداخلية الآن حقيقة دائمة. والصدامات العرقية لا تستمر من دون حل فحسب، بل إنها تتصاعد أيضا وتتخذ أشكالا جديدة. إن حل ما بعد النزاع في البوسنة والهرسك، الذي يجتمع مجلس الأمن مرتين في السنة لمناقشته، قد توقف بسبب الجهود المتعمدة للمجتمع الغربي، الذي يسعى إلى تعزيز مصالحه الجيوسياسية الضيقة في المنطقة.

واستنادا إلى تحليل عميق وشامل للحالة، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن المشاركين الغربيين في عملية المصالحة في البلد، الذين يختبئون وراء مركزهم في سياق الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام 1995، قد حددوا مسارا لتدمير هذه الوثيقة الأساسية لصون السلام والأمن التي أيدها القرار 1031 (1995). إن المبادئ الجوهرية والأساسية لاتفاق دايتون – المساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة وكيانين يتمتعان بسلطات دستورية واسعة – معرضة للخطر. وبدلا من ذلك، وخلافا لروح ونص اتفاق دايتون، تتعرض شعوب البوسنة والهرسك لمحاولات فرض مواقف غربية عليها بشأن مركزية الدولة ونزعتها الوحدوية من خلال الصيغة المضللة لما يسمى "المجتمع المدني".

وثمة عنصر آخر من عناصر زعزعة الاستقرار يتمثل في هوس البلدان الغربية بالاستعاضة عن اتفاق دايتون بالتكامل الأوروبي – الأطلسي الذي تتباهى به وإدخال البلد في منظمة حلف شمال الأطلسي ضد رغبات أبناء شعبه.

وقد حذرنا بضمير حي من الطابع الخطير لهذه السياسة الرامية إلى تقويض ركائز دولة البوسنة والهرسك، التي يعتمد عليها الأمن والاستقرار في البلد. ونذكر بأن النظام المؤسس بدقة لمراعاة مصالح الشعوب الثلاثة والكيانين هو الذي جلب السلام إلى البوسنة والهرسك في عام 1995 ومكن من الحفاظ عليه طوال الفترة اللاحقة. وسيكون لانهياره عواقب كارثية.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في تجاهل حقيقة أن البوسنة والهرسك قد تحولت فعليا، على مرأى ومسمع منه، إلى كيان استعماري تتلاعب به علنا واشنطن ولندن وبروكسل. والنشاط المدمر الذي يقوم به من نصب نفسه "ممثلا ساميا"، والذي صادر بمفرده كامل نطاق وظائف الدولة ويحاول بالفعل حظر التشكيك في تلاعبه على المستوى التشريعي، يؤدي الآن إلى تصعيد خطير للتوترات في البوسنة والهرسك وإلى تفاقم الصدامات بين الأعراق. فالممثل السامي الزائف منفصل عن الواقع، كما يتضح مما يسمى "تقريره"، وهو عمل لا يستحق أي تعليقات موضوعية. ومن المؤسف أن مجلس الأمن يتعين عليه أن يصبح متلقيا لهذه التلفيقات، التي تهدف إلى خلق انطباع زائف عن الحالة في البوسنة والهرسك، وقلب كل شيء رأسا على عقب

وإلقاء المسؤولية عن الأزمة على عاتق الذين يدافعون عن إطار دايتون. وندعو أعضاء المجلس إلى الاطلاع على المواد ذات الصلة التي أعدها ممثل جمهورية صربسكا. وتزخر هذه الوثيقة بمعلومات موضوعية عن الحالة الحقيقية.

إن مكتب الممثل السامي قد عفا عليه الزمن منذ فترة طويلة. ويجب إغلاقه في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن توقع أي شيء إيجابي منه بالنسبة للبوسنة والهرسك. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن مستقبل شعوب البلد يكمن حصرا في أيديهم. ويكمن مفتاح حل جميع المشاكل في إجراء حوار سياسي داخلي يقوم على الإنصاف تمشيا مع مبادئ دايتون، التي أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى وتستحق الدعم الكامل من مجلس الأمن.

ونحث المجلس على أن يقيم بجدية الحالة في البوسنة والهرسك على أساس تحليل موضوعي ينظر في جذور المشاكل بدلا من أن يقتصر على الأكاذيب التي يروج لها المحتالون. وتستحق شعوب البوسنة والهرسك أن تكون قادرة على تحديد أولوياتها على أساس مصالحها الوطنية، وليس الأفضليات المفروضة من الخارج. ونحن، من جانبنا، بوصفنا إحدى الدول التي شهدت توقيع اتفاق دايتون للسلام لعام 1995، نؤيد تأييدا تاما المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والمساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة والكيانين اللذين يتمتعان بسلطات دستورية واسعة. ونحن على استعداد للانخراط في تعاون بناء بهدف ضمان التوصل إلى حل حقيقي لمرحلة ما بعد النزاع في البلد.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديرنا الصادق وتهنئة الوفد البرازيلي على عمله المتفاني والناجح في شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي كان حافلا بالتحديات. وأود أيضا أن أهنئ الصين على توليها الرئاسة بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤكد اليابان للوفد الصيني دعمها الكامل.

يسرنا أن مجلس الأمن اتخذ القرار 2706 (2023)، الذي أذن بالإجماع مرة أخرى بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، وبعث بذلك برسالة واضحة دعما لدوره الهام في صون السلام والأمن في البوسنة والهرسك، بموجب اتفاق دايتون للسلام. ونشكر أيضا الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على التزامهم بمهمته الأساسية. وأرحب أيضا بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا في هذه الجلسة.

وعلى الرغم من أن الممثل السامي كريستيان شميت ليس هنا اليوم، نود أن نطمئنه إلى دعم اليابان الثابت له ولمكتبه. واعترافا بأهمية دور الممثل السامي، ما فتئت اليابان تساهم بمبلغ لا بأس به في ميزانية المكتب منذ إنشائه. ونقدر تقديرا كبيرا التقرير الأخير للممثل السامي، الذي أطلع الأمين العام المجلس عليه.

لقد انقضى 28 عاما منذ انتهاء النزاع الوحشي في البوسنة والهرسك. وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار أمر بالغ الأهمية، ليس لمستقبل البلد فحسب، بل أيضا للسلام والاستقرار في غرب البلقان. واليابان، بصفتها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، تؤيد بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. ومنذ اتفاق دايتون للسلام، ما فتئت اليابان تشارك باستمرار في أنشطة مجلس تنفيذ اتفاق السلام وتقدم المساعدة لشعب البوسنة والهرسك في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم وإزالة الألغام. ولا يزال دعمنا لجهود بناء الدولة والمصالحة الوطنية مستمرا حتى يومنا هذا.

تواجه البوسنة والهرسك منعطفا هاما. لقد انتقلت من النزاع إلى السلام، ولكن يبقى السؤال – كيف يمكنها أن تبني مستقبلا ناجحا؟

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للبيانات والإجراءات من جانب كيان واحد يتحدى سيادة البلد وسلامته الإقليمية بطرق من شأنها أن تقوض أساس اتفاق دايتون للسلام. واستنادا إلى اتفاق السلام، من الواضح أن الكيانين، اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، ليسا دولتين. ونؤكد مجددا أن أي خطاب يدعو إلى الانفصال يمكن أن يضر بالاتفاق. فكلا الكيانين جزء من دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة. ونحث بقوة جميع الزعماء السياسيين على اتخاذ موقف بناء إزاء مستقبل البلد.

إن انضمام غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي خطوة هامة نحو تحقيق أوروبا موحدة. ونأمل أن يتيح النهوض بهذه القضية فرصة لبلدان المنطقة، بما فيها البوسنة والهرسك، للمضي قدما في الإصلاحات الضرورية لتحقيق قدر أكبر من التكامل.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الثابت بدعم السلام والاستقرار والازدهار من خلال التنمية المطردة للبوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان بأسرها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة الصين على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر متمنيا لها التوفيق. كما أشكر البرازيل على قيادتها الممتازة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

نرحب باتخاذ القرار 2706 (2023) بالإجماع اليوم، وهو القرار الذي يجدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي)، وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكر سويسرا على جهودها بصفتها القائمة بصياغة ذلك النص. ولا يزال وجود عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي حاسما للسلام والأمن في البوسنة والهرسك، لا سيما مع تصاعد التوترات السياسية في جميع أنحاء المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الممثل السامي شميت على تقريره الأخير الذي نسترشد به في مناقشتنا اليوم.

يرسم التقرير الأخير للممثل السامي صورة خطيرة جدا. ويوجز التقرير الخطاب والأعمال المثيرة للانقسام التي تقوم بها قيادة جمهورية صربسكا ويوثق الزيادة غير المسبوقة في الهجمات ضد اتفاق دايتون للسلام وسيادة القانون والممثل السامي نفسه. وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا محاولات لتفكيك نسيج الدولة وهياكلها ذاتها. وتشمل تلك المحاولات بذل جهود لتقويض مؤسسات الدولة والمؤسسات القضائية ودعوات إلى الفصل بين كياني البوسنة والهرسك.

وفي مواجهة ذلك التهديد، يجب على مجلس الأمن أن يوضح دعمه الكامل لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام وهياكله. وتأخذ المملكة المتحدة التزاماتها بموجب اتفاق دايتون مأخذ الجد، وما زلنا عضوا نشطا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ولا مجال للشك: البوسنة والهرسك بلد واحد ذي سيادة ومتعدد الأعراق وسيظل كذلك. ونؤيد استخدام الممثل السامي لسلطاته التنفيذية حيثما تتطلب الحالة ذلك.

ونقر أيضا بالتطورات الإيجابية المبينة في التقرير الأخير، بما في ذلك الخطوات المتخذة نحو زيادة الأداء المؤسسي. ونحث جميع الأطراف على البناء على الزخم الإيجابي الذي تمخضت عنه الانتخابات التي جرت في العام الماضي بالعمل معا ومضاعفة جهودها لتنفيذ إصلاحات هامة بغية التمكين من إحراز تقدم على المسار الأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك. وسيساعد ذلك على وقف الركود الاقتصادي وتراجع الديمقراطية اللذين يهددان تقدم البلد.

ونأمل أن تبدي جميع الأطراف الإرادة السياسية والشجاعة لمواصلة رحلة البوسنة والهرسك نحو مستقبل ديمقراطي ومستقر ومزدهر لصالح جميع مواطنيها.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الصين رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونتمنى لكم النجاح وبالمثل نعرب عن تقديرنا للبرازيل على قيادتها الجادة للمجلس في الشهر الماضي.

وأنوه بحضور رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ونقر أيضا بالخطوات الكبيرة التي يخطوها بلده من رماد الحرب المأساوية ونشجع على حل الانقسامات السياسية والمتعددة الأعراق الشديدة التي لا تزال تحبط الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

ونعتقد أن استمرار دعم المجتمع الدولي لا يزال حيويا لإقامة دولة البوسنة والهرسك المسالمة والموحدة وذات السيادة، وخاصة في تخفيف العقبات السياسية والمؤسسية المستمرة والتحديات التي تواجه النظام الدستوري، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من نهاية الحرب. ولذلك، ترحب غانا باتخاذ المجلس بالإجماع قرارا بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا) لمدة 12 شهرا أخرى، ونشكر سويسرا على قيادتها بوصفها القائم بصياغة

القرار. وبذلك التصويت، يكفل مجلس الأمن أن تواصل عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي دعم الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك، وفقا للجوانب العسكرية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام 1995.

ونحيط علما بالتقرير الرابع والستين للممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام ونظرنا بعناية في مضمونه. وبما أن هذا هو آخر نظر لغانا في هذا البند من جدول الأعمال خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس، نود أن نعيد التأكيد على النقاط الرئيسية الخمس التالية.

أولا، نؤكد من جديد الأهمية المحورية للاتفاق الإطاري العام للسلام في إنهاء الحرب وإحلال السلام والحفاظ على وحدة البوسنة والهرسك كدولة اتحادية. لقد شكل الاتفاق، الذي رحب به مجلس الأمن في قراره 1031 (1995)، تحولا حاسما في نزاع دموي أودى بحياة حوالي 000 100 شخص، بوضع ترتيبات هيكلية للسلام والمصالحة والتعمير والديمقراطية. وبالنظر إلى الانقسامات السياسية والعرقية المتصاعدة السائدة في البلد، من الضروري أن يؤكد مجلس الأمن من جديد بشكل جماعي دعمه لتنفيذ الاتفاق وأن يدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي لم تتحقق تجاه السلام ومسار الاستقرار. ونؤكد من جديد دعم غانا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ونشدد بقوة على أن التطلعات المشروعة لتقرير المصير يجب ألا تتحقق إلا وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويجب تناولها من خلال الحوار المباشر والبناء بين جميع الأطراف.

ثانيا، إذ نرحب بالأداء المؤسسي المعزز الذي سجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشدد على أهمية الجهود البناءة التي تبذلها جميع الكيانات لإزالة العقبات التي تؤثر على أداء الحكومة لكامل مهامها على كل المستويات. ويجب تمكين فروع الحكومة الثلاثة جميعها من العمل بفعالية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للفصل بين السلطات.

ثالثا، نرى أنه يجب على البوسنة والهرسك أن تستفيد من الدعم القوي لاندماج البلد في الاتحاد الأوروبي، الذي أعاد تأكيده أمس رئيس المفوضية الأوروبية. يوفر وضع المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي الممنوح في كانون الأول/ديسمبر 2022 للقادة السياسيين فرصة للعمل معا بشكل وثيق للوفاء بالمتطلبات الضرورية، بما في ذلك إحراز تقدم على صعيد الديمقراطية وسيادة القانون، وتحسين حالة حقوق الإنسان، واعتماد الإصلاحات الانتخابية وتعزيز الوظائف المؤسسية.

رابعا، نشدد على أن أصحاب السلطة ملزمون بالتصرف بطريقة تصالحية وتعاونية وبناءة. وندعو القادة السياسيين والدينيين وزعماء الطوائف إلى الامتناع عن استخدام خطاب الكراهية والخطاب التحريضي، الذي يمكن أن يغرق الأمة في تجدد العنف العرقي. ونعتقد أيضا أن التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن المصالحة والاتفاق على تجنب تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب سيكون أساسيا في تضميد جراح الماضي وإرساء الأساس لمستقبل يسوده التعايش السلمي والمشترك.

وأخيرا، ندعو إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في بناء السلام والحفاظ على السلام. يجب معالجة تضاؤل الفرص الاجتماعية والاقتصادية للنهوض بالشباب في بلدهم الأصلي كأولوية وطنية لتمكينهم ووقف استنزاف الموارد الناجم عن هجرتهم الجماعية إلى بلدان أخرى.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية صون السلام في البوسنة والهرسك لصالح شعبها واستقرار منطقة البلقان الأوسع.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وفي تأكيد دعمنا لكم. ونهنئ البرازيل وفريقها بحرارة على رئاسة رائعة خلال الشهر الماضي وعلى جهودهم المتميزة في توجيه المجلس في وقت بالغ الصعوبة. ونرحب بحضور رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد زيليكو كومشيتش، في هذه الجلسة. وأشكر الممثل السامي، السيد كريستيان شميدت، على التقرير الذي تشاطره مع المجلس، ونعرب عن تقديرنا الكبير لجهوده المتواصلة وانخراطه النشط في البوسنة والهرسك ونؤيدها.

ونرحب بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا). تضطلع البعثة بدور هام وحاسم بالنسبة لاستقرار وأمن البوسنة والهرسك والمنطقة.

على الرغم من الصعوبات والتحديات، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما هاما. وبفضل الجهود المتواصلة، بما في ذلك مساهمة الممثل السامي شميدت، تم إنشاء الحكومات والبرلمانات بعد الانتخابات. وقد عجلت الحكومة المركزية والجمعية البرلمانية بخطى اعتماد التشريعات ذات الصلة بالوفاء بالأولويات الرئيسية ال 14 المطلوبة للاندماج في الاتحاد الأوروبي. وتشمل تلك الأولويات الإصلاحات التي لا غنى عنها للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق الأهداف الإنمائية، ومكافحة الفساد. قبل بضعة أيام فقط، كرر رئيس المفوضية الأوروبية التأكيد على الرسالة الرئيسية بأن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في الاتحاد الأوروبي، وأن العمل الذي اضطلعت به خلال عامها الأول كبلد مرشح يشهد على قدرة البلد على الإنجاز. كما أن مؤتمر قمة عملية برلين الذي عقد في تيرانا في 16 تشرين الأول/أكتوبر أكد من جديد المسار المتسارع للمنطقة بأسرها نحو الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من ذلك الاتجاه الإيجابي، من المقلق تماما أن نلاحظ أن رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، واصل تأجيج التوترات العرقية وتعزيز برنامجه الانفصالي. ولا تزال خطاباته المزعزعة للاستقرار وأعماله غير المسؤولة تقوض النظام الدستوري للبلد. من الواضح أن السيد دوديك قد عقد العزم على ألا يفوت أي مناسبة لجر البلد إلى أزمة سياسية مصطنعة بعرقلة الأداء المؤسسي للدولة وأن يكون نصيرا للاضطرابات في البوسنة والهرسك. إن تصريحه المتهور الأخير الداعي إلى إنشاء دولة صربية موحدة، وهو آخر أفكاره السخيفة – التي تعني، بالمناسبة، تقويض أربع دول قائمة – لا يزعزع استقرار البوسنة والهرسك فحسب، بل ويهدد أيضا أمن المنطقة واستقرارها.

لو لم يكن دوديك مروجا للحكم الاستبدادي والنكسات المعروفة التي تصحبه ولو لم يكن مروجا للعبة تصعيد خطيرة وأكاذيب لناخبيه ولو لم يكن يحفر بحماس قبرا لمستقبل البوسنة والهرسك، بدعم خارجي تحيطه الكثير من الشكوك، لكان بالتأكيد سيفوز بجائزة كبير كتاب القصص الهزلية في المنطقة. ولكن ينبغي ألا نستخف به لأنه يبتعد شيئا فشيئا عن أوروبا. إنه يقوض الفوائد المؤكدة للتعاون الإقليمي ويرفض ويهدر الرخاء والأمن اللذين يوفرهما المسار الأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك ولجميع دول غرب البلقان. وبدلا من الانخراط بحسن نية في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لتقريب المواطنين من الاتحاد الأوروبي وبناء مستقبل مستقر ومزدهر داخل المؤسسات الأوروبية الأطلسية، تراوده أحلام يقظة في تغيير خريطة أوروبا بجرة سخيفة من قلمه الأحمق.

والحقيقة هي أن السيد دوديك فشل فشلا ذريعا في أن يحقق لشعب جمهورية صربسكا الفوائد الاقتصادية الحقيقية التي وعد بها. وبدلا من ذلك، فإنه يؤجج نيران القومية ويغذي ناخبيه بنظريات المؤامرة. وبمهاجمته المستمرة للممثل السامي والمحكمة الدستورية في البلد، فإنه يقوض اتفاق دايتون للسلام بشكل علني ومستمر وخطير. وبتقديمه تشريعا يتحدى آراء لجنة البندقية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يكشف السيد دوديك عن المؤهلات الديمقراطية والأوروبية الضعيفة والباهتة للكيان الذي يقوده حيث يسعى للحصول على النصح والمشورة من أماكن أخرى، أماكن تحتضر فيها الديمقراطية وأصبحت فيها الحريات جزءا من الماضي.

إننا ندين بشدة تلك الأعمال وندعو شركاءنا الأوروبيين والأوروبيين – الأطلسيين إلى أن يحذو حذونا بقوة. وينبغي لشعب جمهورية صربسكا أن يعلموا أن هناك تبعات للأفعال وأنهم سيكونون أول من يدفع ثمن الخيارات الخاطئة والقرارات المجازفة. فلا يمكن لجزء واحد – ولا ينبغي له – أن يقرر نيابة عن الجميع. ولا يمكن لجزء واحد أن يتحكم في المجموع قسرا، خاصة لو كانت خياراته رجعية. فلشعب البوسنة والهرسك الحق في بناء مستقبلهم من خلال جهود متفق عليها بصورة مشتركة في سياق العمل من أجل تحقيق ازدهار البلد وبناء مستقبل الأجيال المقبلة. وعلى نحو ما أبرزت الرئيسة فون دير لاين في سراييفو قبل يومين، فإن إحراز تقدم في البوسنة والهرسك يتوقف إلى حد كبير على الحوار والاحترام المتبادل واحترام الهيكل الدستوري والسلطات الدستورية.

هذه هي الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة خلال فترة عضويتنا في المجلس. ونؤمن إيمانا راسخا وعميقا بأن البوسنة والهرسك تستحق أن يوليها المجلس وشركاؤه اهتماما مستمرا للحفاظ على الاستقرار والوحدة وتحقيق التقدم في بناء مستقبلها – مستقبل يختاره شعبها، مستقبل يقوده إلى الأمام، لا إلى الوراء. والبوسنة والهرسك بحاجة إلى بذل جهود متواصلة وإلى الإبداع والانفتاح وشمول الجميع. وستحتاج إلى أن يكون شبابها أكثر انخراطا واندماجا لتوفير طاقة وتوجيه جديدين. وستحتاج إلى الاستثمار في جميع المجالات ذات الأهمية، وفي التعليم، أكثر من أي شيء آخر، من أجل تعزيز مجتمع منفتح ومتماسك وصياغة التسامح والتفاهم، وخاصة لمكافحة التمييز وتمجيد المجرمين وإنكار الإبادة الجماعية ومحرفي الحقائق الذين يريدون العودة بها إلى الوراء. وسيتعين عليها أن تعتمد رؤية تطلعية، فيما تضمد جراح الماضي، كي تستفيد بشكل كامل من الفرص الرائعة للتعاون الإقليمي والتكامل الأوروبي – الأطلسي من خلال تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وتماسكها الاجتماعي بوصفهما أفضل ضمان لبناء مستقبل يسوده السلام والرخاء.

وستواصل ألبانيا دعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وطابعها المتعدد الأعراق، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم في غرب البلقان وأوروبا على نطاق أوسع.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى بلدي ووفد بلدي بمناسبة اختتام رئاستنا مؤخرا. كما أود أن أهنئكم وأهنئ وفد الصين على توليكم رئاسة المجلس وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي ومشاركته الكاملين. وأنوه بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا والمراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة، وأرحب بهم ترحيبا حارا.

كما أشكر الوفد السويسري على الطريقة التي أدار بها المشاورات مع الأعضاء من أجل التجديد السلس للإذن بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وتؤدي القوة المتعددة الجنسيات دورا أساسيا في الحفاظ على استقرار البوسنة والهرسك في وقت تتزايد فيه التوترات والتحديات لمؤسسات البلد.

يبرز التقرير الأخير للممثل السامي الاتجاهات المثيرة للقلق التي تعرض الاستقرار النسبي الذي تحقق في العقود الأخيرة للخطر. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء مقاومة البعض فيما يتعلق بسلطة المؤسسات الوطنية، ساعين في بعض الحالات إلى فرض عقبات أمام أداء السلطة التنفيذية والمحكمة الدستورية لوظائفهما بالكامل. وفي الماضي القريب، أدى هذا الموقف المعرقل إلى استخدام الممثل السامي لسلطات بون – وهو حل مفرط ينبغي تجنبه كلما أمكن ذلك باللجوء إلى الحلول التوفيقية بين القوى السياسية. والخطاب غير المسؤول لبعض القادة يشكل مخاطر على استقرار البلد. واستخدام التهديد بالانفصال كأداة سياسية أمر غير مقبول. وهو يتعارض مع نص اتفاقات دايتون وروحها، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتكرر البرازيل تأكيد دعمها لتوحيد البوسنة والهرسك بوصفها دولة قادرة على أداء وظائفها ومندمجة في بيئتها الإقليمية – وهو شرط أساسي لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر اتفاقات دايتون خريطة طريق لتحقيق ذلك الهدف، تكفل الضمانات اللازمة لأمن جميع الجماعات العرقية. ونشجع القوى السياسية المحلية على احترام التزاماتها والتعاون من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية. وندعم تماما سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونرفض محاولات إحياء الأوهام البالية والمدمرة. ويجب ألا تجد الدعوات المنادية بانفصال أحد كياناتها صدى لها اليوم. وتدين البرازيل انتشار خطاب الكراهية الرامي إلى تدمير الثقة بين الطوائف. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على ممارسة نفوذها على القادة المحليين لردع الأقوال والأفعال التي تهدد الوحدة الوطنية.

ونعتقد أن التقيد الصارم بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لا يزال يوفر أفضل الفرص للحفاظ على السلام والاستقرار. وتكرر البرازيل تأكيد دعمها للتنفيذ الكامل لخطة 5+2، مما يسمح للبوسنة والهرسك بإكمال انتقالها أخيرا من الإشراف الدولي.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأشكر البرازيل والفريق بأسره على عملهم في الشهر الماضي.

ترحب مالطة بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، ونشكر سويسرا على جهودها بوصفها القائم على الصياغة لضمان سلاسة العملية. ونسلم بأهمية العملية ودورها في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك. ولا نزال ملتزمين تماما بوجود العملية في البلد وندعم العمل الذي تقوم به.

وتؤيد مالطة تأييدا تاما التزام البوسنة والهرسك بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وترحب بالخطوات التي اتخذت بالفعل نحو تحقيق ذلك الهدف. ونشجع البوسنة والهرسك وقادتها على مضاعفة الجهود للإسراع باعتماد السياسات والإصلاحات القانونية اللازمة للوفاء بالأولويات الرئيسية الأربعة عشر التي حددتها المفوضية الأوروبية. وتعزيز الأطر الدستورية والانتخابية والقضائية للبلد أمر أساسي لإحراز تقدم مجد نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ونشدد على دعوتنا إلى أن تستند تلك الإصلاحات إلى سيادة القانون وأن تلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع. وتبرز مالطة أهمية تعزيز تمثيل المرأة في جميع المؤسسات الحكومية ومشاركتها الكاملة في صنع القرار لجني فوائد الإدارة العامة الشاملة للجميع.

ومع ذلك، تشعر مالطة بالقلق إزاء ما يتخذه كيان جمهورية صربسكا من إجراءات والخطاب الذي يتبناه، وهو الأمر الذي يؤجج المشاعر الانفصالية ويتحدى سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري وشخصيتها الدولية. وتدين مالطة بشدة جميع التهديدات والإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات العرقية وتقويض السلام والاستقرار ونوعية الحياة في البلد والمنطقة الأوسع. وما زال يساورنا القلق إزاء التشريعات والمبادرات في كيان جمهورية صربسكا التي تؤدي إلى وضع عقبات أمام تقدم البلد ومشواره للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن التسامح مع التغييرات القانونية التي تتعارض مع دور المحكمة الدستورية أو تضعها موضع شك. كما نحث السلطات على تنفيذ تدابير موثوق بها وحقيقية لاحترام وحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير في البوسنة والهرسك. وتؤدي وسائط الإعلام الحرة والمجتمع المدني دورا حاسما وينبغي الحفاظ على وضعها.

وتعيد مالطة تأكيد دعمها الثابت للبوسنة والهرسك الواحدة ذات السيادة والموحدة، التي لها مستقبلها في الاتحاد الأوروبي. فيجب الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد. ونحن واثقون من أن البوسنة والهرسك ستتمكن من النهوض بمسألة التعايش السلمي وتعزيز تماسك البلد وتحقيق كامل إمكاناته من خلال الحوار الشامل والقيادة المسؤولة والمعقولة والإرادة السياسية القوية من جميع الأطراف. وتعتقد مالطة أن البوسنة والهرسك الموحدة والمستقرة تخدم مصلحة جميع مواطنيها وغرب البلقان بأسره.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أود أن أرحب في جلسة اليوم بفخامة السيد زيليكو كومشيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وكذلك بممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

إن موقف الصين بشأن البوسنة والهرسك ثابت وواضح. فنحن نحترم سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والخيار الذي يتخذه شعبها لمستقبل البلد ومصيره. ونحث جميع المجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك على أن تسعى إلى تعزيز التنمية الوطنية وتحسين رفاه الشعب والانخراط بنشاط في حوار بناء وتعزيز الثقة المتبادلة بغية تحقيق المصالحة الوطنية والحماية المشتركة للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

لقد تسبب استخدام سلطات بون في جدل كبير في البوسنة والهرسك لبعض الوقت الآن. وأود أن أكرر التأكيد على أن آلية الممثل السامي وسلطات بون الممنوحة لها ترتيبات خاصة لفترات خاصة. وشعب البوسنة والهرسك نفسه، في نهاية المطاف، هو الذي ينبغي له أن يسوي الشؤون المتعلقة ببلده.

ويواجه الاقتصاد وسبل عيش الناس في البوسنة والهرسك حاليا صعوبات وتحديات متزايدة. ويشير التقرير الذي وافانا به الأمين العام إلى أن تدفق السكان من البوسنة والهرسك – مع مغادرة ما يصل إلى 100 000 شخص في العقد الماضي – مشكلة خطيرة جدا. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه ومساعدته للبوسنة والهرسك حتى تتمكن من مواجهة تحدياتها الإنمائية والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الوقت نفسه، نحث البوسنة والهرسك على تهيئة بيئة أعمال منصفة وعادلة وغير تمييزية للمؤسسات الأجنبية بغية اجتذاب المستثمرين الأجانب على نحو أفضل وإيجاد فرص للعمل.

وتدعم الصين جميع الجهود المفضية إلى صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ونشيد بالدور الذي اضطلعت به صربيا وكرواتيا وبلدان أخرى في المنطقة في ذلك الصدد. ونأمل أن تواصل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك الاضطلاع بدور بناء في صون الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك والمساعدة في إزالة الألغام ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي تلك العملية، ينبغي الإنصات إلى آراء البوسنة والهرسك واحترامها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لرئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

السيد كومشيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن احترامي وتهانئي لرئيس مجلس الأمن، فضلا عن ارتياحي لتمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك.

إن مناسبة خطابي اليوم ترجع إلى أحداث فترة الأشهر الستة الأخيرة كما وردت في تقرير مكتب الممثل السامي، مع التركيز بصفة خاصة على عدة حقائق هامة جدا شكلت الأحداث السياسية في البوسنة والهرسك، فضلا عن أنشطة الممثل السامي.

في البداية، أود أن أذكر المجلس بأن الهدف المشروع للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، اتفاق دايتون للسلام، هو إحلال السلام، الذي تحقق بالتأكيد في السنوات ال 28 الماضية. وبعد إحلال السلام، بدأت البوسنة والهرسك عملية انتقالها نحو دولة ديمقراطية حديثة، وهو الهدف التالي الذي ينبغي إيلاء الاهتمام الكامل له. وللأسف، بعد 28 عاما من التوقيع على اتفاق دايتون، لم تكمل البوسنة والهرسك بعد كامل مسار انتقالها الديمقراطي وظلت حبيسة دوامة من السياسات القائمة على أساس إثني ومختلف الأهداف المخطط لها إثنيا. وقد أصبح اتفاق دايتون للسلام نفسه أداة لمختلف المنافسات الجيوسياسية بين مختلف العناصر الفاعلة على الساحة الجيوسياسية.

ويمكننا أيضا أن نرى قاسما مشتركا بين مختلف الجهات الفاعلة في تلك المنافسات الجيوسياسية. والحقيقة أنه لم يسمح للبوسنة والهرسك فعلا بالانتقال إلى دولة ديمقراطية حديثة، وبذا ظلت عالقة في السياسات الإثنية الرامية إلى ضمان الانهيار الكامل للنظامين السياسي والاجتماعي في البلد. وفي الواقع، تُستخدم السياسة الإثنية والجماعات الإثنية لخلق التوتر وعدم الاستقرار من أجل تحقيق الأهداف الجيوسياسية القصيرة والطويلة الأجل بسهولة أكبر. وأعتبر ذلك السلوك الجيوسياسي تجاه البوسنة والهرسك غير مقبول على الإطلاق. وعلينا أن ننظر إلى جميع تقارير مكتب الممثل السامي، الحالية والمقبلة، من خلال ذلك المنظور. ويمكن إثبات حقائق مختلف الألعاب الجيوسياسية التي تجري في البوسنة والهرسك ببساطة من خلال الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف الفاعلة والجماعات السياسية للطعن في شرعية الممثل السامي، ومن ثم محاولة إفساح المجال لتنفيذ مصالح جيوسياسية مخطط لها.

وبغض النظر عن حقيقة أن هناك مناقشات سياسية في البوسنة والهرسك حول ما إذا كان الممثل السامي شرعيا أو ما إذا كان قد انتخب وفقا للإجراء المناسب، أود أن أشير بوضوح إلى أنني أؤيد وجود مكتب الممثل السامي إلى أن يهيئ تحقيق ما يسمى بشروط 5+2 بيئة لإغلاقه. ولا أريد أن أشارك في أي مناقشات لا لزوم لها بشأن ما إذا كان الممثل السامي شرعيا أم لا، لأنه ليس للبوسنة والهرسك دور في تعيين الممثل السامي. والذين يعينون الممثل السامي هم وحدهم الذين يستطيعون الإجابة على ذلك السؤال. ولا يستطيع حتى الممثل السامي

نفسه أن يقدم أي تفسير بشأن تعيينه، لأنه لم يعين نفسه. أما بالنسبة للتقرير المحدد للممثل السامي، فمن الضروري تسليط الضوء على عدة عناصر هامة جدا لم يذكرها الممثل السامي نفسه في تقريره أو لم يعرضها بطريقة مناسبة.

أولا، إن الممثل السامي الحالي هو أول من يواجه احتجاجات جماهيرية من مواطني البوسنة والهرسك، الذين احتجوا في مناسبتين أمام مكتب الممثل السامي، معربين عن عدم رضاهم عن سلوكه وقراراته المعلنة. ويبين لنا العدد الكبير من المواطنين في كلتا المظاهرتين، اللتين لم تشارك فيهما أي أحزاب سياسية، أن مواطني البوسنة والهرسك على وعي بجميع المسائل المهمة في بلدنا، لكنهم يدركون أيضا بعض القرارات السيئة التي اتخذها الممثل السامي الحالي، وهم غير راضين عنها. وأعتقد أن الممثل السامي سيقدر ذلك ويحترمه في عمله مستقبلا، لا سيما عند اتخاذ القرارات القادمة.

ثانيا، بعض قرارات الممثل السامي قرارات جيدة تحمي النظام الدستوري في البوسنة والهرسك، ولكنها، للأسف، غير كافية وغامضة. وبسبب غموضها، ازدادت التوترات السياسية، فضلا عن الجهود الرامية إلى زيادة الانقسام العرقي في البوسنة والهرسك إلى حد التفكك التام.

ومن الواضح أن الممثل السامي يعالج بشكل سيء نسبيا هذه الجهود السياسية. ومن الضروري التشديد على أن هناك تفاوتا كبيرا بين الآراء الواردة في تقريره عما يفعله حقا للتغلب على هذه المشاكل. ومن المؤكد أن تشخيصه للمشكلة المتعلقة بسلوك الأطراف الفاعلة من كيان جمهورية صربسكا، التي تتكلم فيها عن انفصال سلمي مزعوم أو حل سلمي أو اختصاصات الكيان، تشخيص صائب، ولكن لا تتبعه أنشطة كافية.

وسواء كان هذا السلوك من جانب الممثل السامي ناجما عن افتقاره إلى القدرات أو عن غياب الدعم من المجتمع الدولي، فهذا سؤال يستحق إجابة واضحة ودقيقة. ويتوقع مواطنو البوسنة والهرسك هذا الجواب، لا سيما في السياق الجغرافي السياسي الجديد. وأود أيضا أن أشير إلى أنني أقدر كل جهد يبذله الممثل السامي عندما يُعرقل عمل مؤسسات الدولة، وهو يحاول إزالة العقبات من خلال دوره كوسيط. وهذا بالتأكيد هو ما التزم به بموجب المرفق 10 من اتفاق دايتون للسلام.

وعندما تنشأ صعوبات في عمل الدولة، بسبب اختلاف المصالح السياسية للكيانين، عندئذ فقط يمكن للممثل السامي أن يؤدي دوره كوسيط. بيد أن إجراءات الممثل السامي الحالي لا تتخذ عادة في إطار دوره كوسيط، على النحو المطلوب في المرفق 10 من اتفاق دايتون للسلام، بل هي إجراءات استباقية تجاه كيان واحد، هو اتحاد البوسنة والهرسك، ورد فعل تجاه كيان جمهورية صربسكا. وهذه الإجراءات المختلفة المرتبطة بالمعالجة المتباينة للصعوبات في عمل السلطات في البوسنة والهرسك تضع الممثل السامي في موقف شبهة كبيرة، لأنها توجد إحساسا محتملا بانعدام الأمن السياسي والتحيز من جانبه.

ثالثا، يساورنا القلق بوجه خاص إزاء بيان رئيس وزراء أحد البلدان المجاورة الذي ذكر فيه أنه مارس ضغوطا على الممثل السامي لفرض هذه التغييرات على دستور الكيان وقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، التي تتوافق مع المصالح السياسية لذلك البلد المجاور، وليس البوسنة والهرسك، وتضر بسيادة البوسنة والهرسك. وأنا أشير، بطبيعة الحال، إلى رئيس وزراء وحكومة البلد المجاور كرواتيا. ويمكن أن يكون هذا دليلا مهما ومؤشرا على تحيز الممثل السامي، مما يطرح العديد من الأسئلة الأخرى.

ومن بين هذه الأسئلة أن إنشاء أقاليم نقية عرقيا في البوسنة والهرسك يخضع بحكم الأمر الواقع للسيطرة السياسية للبلدان المجاورة، وهو ما فعله الممثل السامي من خلال النموذج المفروض لانتخابات مجلس الأعيان في الهيئة التشريعية في كيان اتحاد البوسنة والهرسك. ومن المؤكد أن هذا الجهد ليس ممارسة جيدة أو مناسبة.

رابعا، أود أن أسلط الضوء على جملة واحدة من رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، التي تنص على أن انتخابات مجلس الشعوب على أساس العرق ومكان الإقامة لا تتفق مع المعايير الأوروبية. والممثل السامي هو بالتحديد الذي بنى انتخابات مجلس الشعوب في الكيان على أساس

العرق ومكان الإقامة، مما أعطى الناس معاملا عرقيا أو قيمة رياضية مختلفة، وهو تعبير عن تمييز شديد وتناقض تام مع الأولويات الرئيسية التي يضعها الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك كالتزام. وبذلك، أخر الممثل السامي تقدم البوسنة والهرسك نحو الاندماج الأوروبي.

وسواء كان هذا الأمر تعبيرا عن إرادته السياسية أو بفعل حماقته أو جهله بالأحداث، أو ما إذا كان ربما ينفذ سياسات جزء من المجتمع الدولي أو بلد مجاور، تظل أسئلة مفتوحة. ويتضح هذا بشكل خاص عندما ننظر إلى تجنب أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تحدد التزاما تجاه البوسنة والهرسك بتغيير النموذج السياسي برمته لمواءمته مع المعايير الديمقراطية.

هناك مجموعتان من الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. الأولى هي قضية سيديتش – فينشي ومجموعة القضايا الأخرى ذات الصلة، التي تدعو إلى حماية حقوق الاقتراع. والثانية هي قضية كوفاسيفيتش، التي تدعو إلى حماية حقوق الترشح ورفض المفهوم العرقي في البوسنة والهرسك، بالقضاء على جميع العناصر التي تقوض الديمقراطية بغية ضمان المساواة بين جميع المواطنين في البوسنة والهرسك. إن حكم المحكمة الأوروبية في قضية كوفاسيفيتش يفتح المجال للانتقال الضروري نحو دولة ديمقراطية طبيعية، تنسجم مع المعايير الأوروبية والقيم الديمقراطية. ولهذا السبب، أعتبر بعض التعليقات التي أبدتها بعض القوى السياسية المحلية على الحكم الصادر في قضية كوفاسيفيتش غير مناسبة على الإطلاق، خاصة وأن جهود الأطراف السياسية الفاعلة المحلية والدولية تهدف بوضوح إلى الإبقاء على المفهوم العرقي والانقسامات العرقية في البوسنة والهرسك، وهو نفس الطموح السياسي للبلدان المجاورة.

خامسا، لا يمكن تجاهل أن الممثل السامي أظهر تحيزه بالسماح لمجموعة سياسية واحدة بتشكيل حكومة جديدة في البوسنة والهرسك، خلافا لنتائج الانتخابات، بتعليق دستور الكيان لمدة 24 ساعة. وكان هذا هجوما غير مسبوق على سيادة القانون في البوسنة والهرسك، لأن تعليق أي دستور لا يمكن أن يكون له هدف مشروع. وهذه أيضا ليست ممارسات جيدة، لأنها تصور الممثل السامي على أنه شخص متحيز، وينبغي ألا أن يكون كذلك أبدا بسبب العمل الذي يؤديه.

سادسا، أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء الجهود التي يبذلها الممثل السامي لحل مسألة ممتلكات الدولة، بطريقة مثيرة للجدل وتوحي بضرورة توزيع ممتلكات الدولة. وأفكاره بشأن توزيع ممتلكات الدولة تخالف الممارسات الجيدة الجاري بها العمل في البوسنة والهرسك، لأنه لا بد من التمييز بين مفهومي الملكية والإقليم، ولا يحق لأحد أن يعتبرهما متساويين.

وأخيرا، أود أن أشير مرة أخرى إلى أنني أؤيد بقوة الإبقاء على مكتب الممثل السامي إلى أن يتم الوفاء بما يسمى شروط 5+2، وأدعو المجتمع الدولي إلى التعاون في تحقيق تلك الشروط. وندرك تماما أن شروط 5+2 فضفاضة جدا وغير واضحة ومن الصعب إثبات الوفاء بها إحصائيا، لكننا نعرف أيضا أنها شروط هامة جدا وتكفل استمرار البوسنة والهرسك كدولة ديمقراطية طبيعية قادرة على إدارة جميع العمليات الداخلية.

ولتلك الأسباب، أطلب دعم المجتمع الدولي من أجل إرساء الديمقراطية الكاملة في البوسنة والهرسك في نهاية المطاف، فضلا عن السيادة الكاملة للقانون والحماية الكاملة لحقوق الإنسان الفردية والحقوق المدنية. وتحقيقا لهذا الهدف،، ينبغي أن نولي الأولوية القصوى لتنفيذ جميع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نخطو خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار، سواء في البوسنة والهرسك أو في منطقة غرب البلقان بأسرها، مما سيمكننا من الاستجابة للتحديات الجيوسياسية القائمة. وأي نهج آخر سيؤدي إلى حالات خارجة عن السيطرة، سيكون من الصعب جدا إدارتها والتنبؤ بمآلها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم وأهنئ بلدكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نقدر

تقديرا كبيرا الطريقة التي أدارت بها البرازيل رئاسة المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ 27 الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان الموجز البلدان المرشحة تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا.

يسر الاتحاد الأوروبي كثيرا أن المجلس جدد بالإجماع صباح اليوم ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، نظرا للدور الهام الذي تضطلع به العملية في دعم سلطات البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وأود أن أشيد بسويسرا على دبلوماسيتها القديرة في معالجة مشروع القرار 2706 (2023) وكفالة اعتماده بنجاح. ويرحب الاتحاد الأوروبي بدعم البوسنة والهرسك القوي المستمر للولاية التنفيذية لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، واستمرار وجودها.

ونؤكد من جديد التزامنا الكامل الذي لا لبس فيه بمنظور عضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. إن مستقبل البلد ومواطنيه في الاتحاد الأوروبي. وسنواصل تعزيز وتكثيف مشاركتنا على جميع المستويات لدعم التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، بما في ذلك من خلال المساعدة المستمرة القائمة على أساس إحراز تقدم ملموس في سيادة القانون والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التزام البوسنة والهرسك بقيم الاتحاد الأوروبي وقواعده ومعاييره. ولا يزال تحقيق إنجازات قوية لا رجعة فيها في مجالات سيادة القانون والاقتصاد وأداء المؤسسات الديمقراطية لوظائفها وإصلاحات الإدارة العامة أمرا حاسما للوفاء بمتطلبات عضوية الاتحاد الأوروبي ويمثل استثمارا طويل الأجل في السلام والديمقراطية والرخاء والأمن والاستقرار في أوروبا.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، منح المجلس الأوروبي صفة البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك، على أساس أن الخطوات المحددة في توصيات المفوضية الأوروبية ستُتخذ من أجل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى إدارة الهجرة وكفالة الحقوق الأساسية. وفي السياق الجيوسياسي الحالي، يشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة الملحة لأن يمضي البلد قدما في مساره نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولا سيما من خلال الوفاء بجميع الأولويات الرئيسية الأربعة عشر لبدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المحددة في رأي المفوضية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد، على النحو الذي أقره مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2019. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى التنفيذ السريع للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 12 حزيران/يونيه 2022 والانتهاء بشكل عاجل من الإصلاح الدستوري والانتخابي بما يتماشى مرة أخرى مع الأولويات الرئيسية الأربعة عشر. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها البوسنة والهرسك مؤخرا تمشيا مع تلك التوقعات ويشجع على إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات المتصلة بالاتحاد الأوروبي في الأشهر المقبلة.

ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء التشريعات والمبادرات في كيان جمهورية صربسكا التي تتعارض مع مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الخطاب الانفصالي والتشكيك في النظام الدستوري للبلد. ونأسف لاعتماد تشريع في كيان جمهورية صربسكا بشأن عدم انطباق قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك داخل الكيان. وعلاوة على ذلك، فإننا نأسف لبدء نفاذ التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي لكيان جمهورية صربسكا والتي تعيد فرض عقوبات جنائية على التشهير. إن احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية الإعلام والتعددية، فضلا عن حرية عمل منظمات المجتمع المدني، هي ركائز أساسية للمجتمع الديمقراطي. ونشدد على ضرورة الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري وشخصيتها الدولية. وأي إجراء ضد تلك المبادئ سيؤدي إلى عواقب وخيمة.

(تكلم بالفرنسية)

يحث الاتحاد الأوروبي جميع الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على الامتناع عن جميع الأعمال أو الخطابات ذات

الطابع الاستفزازي أو المثير للانقسام ووقفها، ولا سيما تلك التي تشكك في سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية؛ ووضع حد لتمجيد مجرمي الحرب المدانين؛ والعمل بنشاط من أجل المصالحة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه القوي لولاية السيد كريستيان شميت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزامنا القاطع بمنظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا وحيدا وموحدا وذا سيادة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن تهانئي الكاملة لأصدقائنا العظماء من جمهورية الصين الشعبية على توليهم رئاسة مجلس الأمن، وللبرازيل على قيادتها العظيمة للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأردت أن أذكر ذلك على وجه الخصوص لأننا لدينا بعض الأمثلة المختلفة لرئاسات المجلس – كما حدث في أيلول/سبتمبر، عندما أساءت ألبانيا تماما استخدام ذلك المنصب لتعزيز استقلال كوسوفو وميتوهيا المعلن من جانب واحد – ويجب أن أُخطر السفير الألباني بأنه في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، كانت كوسوفو وميتوهيا ولا تزالان جزءا من جمهورية صربيا.

ثانيا، لا بد لي من الرد على الادعاء السافر والمشين للسفير الألباني. لقد حاول ضمنيا توجيه أصابع الاتهام إلى بلدين – أحدهما أمثله، والثاني موجود هنا في القاعة أيضا. لو لم تكن الحالة الراهنة في العالم مأساويةً، لكان الأمر مضحكا جدا، إذ أننا نستمع لمحاضرة كاملة عن حقوق الإنسان والديمقراطية من بلد كان في القرن العشرين أشهر ممثل لنقيض منارة الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا. وأعلم أن أداء اليوم، وهو بفضل السلطة العليا لمجلس الأمن وقواعده آخر أداء نتشرف بالاستماع إليه – وصف بلدي بطريقة خبيثة جدا، تماما كما فعل هذا البلد خلال الأشهر العشرين الماضية منذ 24 شباط/فبراير من العام الماضي. وأود أن أبلغ المجلس – وهذه حقيقة وليست رأيا – بأن أكبر عدد من المتطوعين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من حيث نسبة الفرد، بمن فيهم بعض أشهر جزاريها، كانوا من الجماعة العرقية الألبانية. لقد طلبت في اجتماع لسفراء الاتحاد الأوروبي ألا يدافعوا عن حجة الدولتين السلافيتين الشقيقتين.

إن المسألة التي نتناولها اليوم دليل على الإرث المعقد الذي خلفته الأزمة اليوغوسلافية. لقد كان اتفاق دايتون للسلام، وصربيا أحد الضامنين له، عاملا أساسيا في إنهاء النزاع المأساوي في البوسنة والهرسك وإرساء الأساس لمستقبل سلمي. وينبغي ألا نقلل من أهمية ما حققناه بالفعل. وكما ورد في تقارير بعثة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، فإن البوسنة والهرسك تتمتع بحالة من الاستقرار ولا تواجه تهديدات مباشرة لأمنها. واستمر ذلك الاستقرار على مدى السنوات الـ 28 الماضية، على الرغم من كل التوترات السياسية والمشاحنات، ومهد الطريق للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وإحراز تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي وساعد في تعزيز التعاون بين البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة لها. وبينما ينبغي أن نهدف إلى تحقيق إنجازات أكبر، تظل مبادئ الاتفاق أساسا متينا لتنمية البوسنة والهرسك وإحراز تقدم نحو المزيد من الاندماج.

فيما يتعلق بالخلافات بين الكيانين بخصوص مسائل هامة مثل القضاء أو الممتلكات أو القوانين الانتخابية أو غيرها من المسائل، يظل موقف صربيا ثابتا. إن تلك المسائل شأن داخلي للبوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، تؤمن صربيا إيمانا راسخا بضرورة التوصل إلى توافق في الآراء باعتباره وسيلة يعول عليها لتلبية الاحتياجات والتطلعات الحالية للبوسنة والهرسك. فالإجراءات الانفرادية لا تؤدي إلا إلى خلق تحديات جديدة ومواصلة المساعي غير المجدية لفرض الهيمنة على عملية صنع القرار. وقد أكدنا دائما على دور الحوار في التوصل إلى اتفاقات بين الكيانين والشعوب الثلاثة التأسيسية.

وترى صربيا أن تعزيز العلاقات الثنائية مع البوسنة والهرسك يشكل حجر زاوية للاستقرار والازدهار الإقليميين. ونحن ملتزمون تماما بحوارنا وتعاوننا الثنائي وسنظل شريكا موثوقا في تعزيز مصالحنا

المشتركة. وفي الوقت نفسه، لا تزال صربيا ملتزمة بتطوير علاقاتها مع جمهورية صربسكا على نحو شفاف، تمشيا مع اتفاق دايتون للسلام. ونسعى أيضا إلى تعزيز التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك.

في منطقتنا، هناك حاجة متزايدة إلى عملية أكثر فعالية لتوسيع الاتحاد الأوروبي وإحراز تقدم مستدام في الإصلاحات. ونشيد بكل خطوة تخطوها البوسنة والهرسك في ذلك الاتجاه. ونحن على استعداد لتبادل تجربتنا وخبرتنا المكتسبة من عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي ونظل منفتحين على التعاون الذي يقربنا من هدفنا المشترك المتمثل في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولجمهورية صربيا سجل مثبت في بدء وتعزيز علاقات حسن الجوار وإيجاد نموذج جديد للتعاون في جنوب شرق أوروبا. إن هدفنا هو التدفق الحر للأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات. واستقرار البوسنة والهرسك وازدهارها، بوصفها جارا مباشرا، يرتبطان ارتباطا وثيقا برفاه صربيا. ولذلك، فإن صربيا ملتزمة وستظل ملتزمة بالسلام والأمن والتنمية في البوسنة والهرسك والسلام الإقليمي.

أتمنى رحلة سعيدة لوفد ألبانيا؛ ونحن لن نفتقدهم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ البرازيل على رئاستها الناجحة جدا لمجلس الأمن وأن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها الرئاسة. ونتمنى لها كل النجاح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

تؤيد كرواتيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء. وأود أيضا أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نرحب بتمديد عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لأن دورها هام جدا في دعم الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. ونود أن نشيد بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك مؤخرا في عملية التكامل الأوروبي. ومن الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد اعتماد القانون الجديد المتعلق بإدخال تعديلات على قانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام والقانون المتعلق بالتغييرات والتعديلات في قانون أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والقانون المتعلق بالتغييرات والتعديلات في قانون الأجانب وقانون حرية الوصول إلى المعلومات على مستوى المؤسسات. وتكتسي تلك الإصلاحات، ولئن كانت هامة من منظور التكامل الأوروبي، أهمية أكبر بالنسبة لمواطني البوسنة والهرسك وقضائها وتسيير شؤون البلد. ويسرنا أن ذلك التقدم يتجلى أيضا في التقرير الرابع والستين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، والذي نؤيده بقوة.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا للممثل السامي شميت. لقد عززت قراراته إلى حد كبير الأداء الوظيفي والاستقرار السياسي للبوسنة والهرسك. كما أحطنا علما ببعض الجوانب المثيرة للقلق في تقرير الممثل السامي. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك التي تستخدم خطابا تحريضيا، وخاصة في جمهورية صربسكا، إلى تجنب هذه الممارسة والعمل بشكل بناء لصالح الشعوب المؤسسة الثلاثة وجميع مواطني البوسنة والهرسك. فالسبيل الوحيد للمضي قدما هو التعاون والحوار الديمقراطي والاحترام المتبادل.

وستواصل كرواتيا دعمها القوي للبوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي، وكذلك في تعاوننا الإنمائي وفي الربط بين شبكات النقل وغيرها من المشاريع. وينبغي مواصلة العمل المتعلق بالإصلاح الدستوري والانتخابي واستكماله على سبيل الأولوية. ونحن مقتنعون بأن الاحترام الكامل لمبادئ المساواة بين الشعوب المؤسسة وعدم التمييز بين جميع المواطنين، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون – باريس للسلام، هو وحده ما يمكن أن يحقق الاستقرار السياسي الدائم للبوسنة والهرسك.

أخيرا، أود أن أميز بين دعم كرواتيا الكامل للبوسنة والهرسك وموقفها تجاه السيد كومشيتش. وفيما يتعلق بحضور السيد كومشيتش لجلسة اليوم وملاحظاته، أود أن أشير إلى أن جمهورية كرواتيا لا تعترف به عضوا شرعيا في رئاسة البوسنة والهرسك. فقد حصل على منصب

العضو الكرواتي في رئاسة البوسنة والهرسك عن طريق التلاعب الانتخابي. ويحدونا أمل صادق في أن تحول التغييرات المتوخاة في القانون الانتخابي دون حدوث مثل هذا التلاعب في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): طلب ممثل ألبانيا الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز، ولكنني أجد لزاما علي أن أرد على الملاحظات المنفلتة تماما التي أدلى بها سفير صربيا.

أعتقد أنه من المفهوم الآن أننا كنا نناقش البوسنة والهرسك اليوم ولا شيء آخر، لا صربيا ولا جمهورية كوسوفو ولا أي بلد آخر. ولم أذكر في بياني أي بلد آخر غير البوسنة والهرسك، موضوع هذه الجلسة. وأرفض رفضا قاطعا كل ما ذكره في غياب تام للاتساق، وهذه ليست المرة الأولى التي يفعل فيها هذا المتكلم ذلك. لقد فعل ذلك هنا وفي أماكن أخرى، ولكن هذه هي مشكلته. ومع ذلك، فأنا أتفق معه في شيء واحد. خلال فترة الشيوعية، كان لدى ألبانيا نظام ينكر حقوق الإنسان والحريات. هذا صحيح. ولكن ذلك كان قبل ثلاثة عقود – قبل 33 عاما. ويبدو أنه لم يتم اطلاع زميلي على آخر المستجدات. وبالمناسبة، ينطبق الشيء نفسه على يوغوسلافيا السابقة، بلده، وكذلك نصف أوروبا. ولذلك، فإن هذا ليس موضوعنا. لقد حققنا انتقالنا إلى الديمقراطية في سلام، وليس من خلال الحرب. وغيرنا أنفسنا بإرادتنا، وليس بالجرائم، كما فعل ميلوسيفيتش مع كل البلقان أثناء تفكك يوغوسلافيا.

أختتم بياني بما يلي: إننا فخورون بفترة عضويتنا في مجلس الأمن. ونحن على يقين من أننا بذلنا قصارى جهدنا للإسهام في عمله، وأننا، بطبيعة الحال، سنسهم، بعد انتهاء عضويتنا في المجلس، في التعاون والسلام والأمن في البلقان وأوروبا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): طلب ممثل البوسنة والهرسك الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد كومشيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): من دون خوض في أي تفاصيل، أرى أن من غير المناسب ببساطة أن يصف زميلي، ممثل كرواتيا، رئيس مجلس رئاسة بلدي بأنه غير قانوني وغير شرعي وكل ما قاله في بيانه الأول والأخير.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.